

0083.02.0186

**A draft document about the feminist human rights principles issued
by the General Union of Palestinian Women**

A draft document about the feminist human rights principles issued by the General Union
of Palestinian Women

السيد خليل
تاريخ درجته محقق
مستشار الرضا ٨٠/٢
الساعة ١١

الوطني الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية القدس - فلسطين مسودة وثيقة مبادئ حقوقية نسوية

تمهيد:

استنادا الى اعلان وثيقة الاستقلال الصادرة عن الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، والذي ينص على " أن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويعتمدون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية، والسياسية، وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية، واحترام الأقليات قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل..."

واستنادا الى ميثاق الأمم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل خاص اتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستكمالاً لانجاز مهمات النضال الوطني من أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والمدمجة بقرارات الشرعية الدولية، ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني يؤمن المساواة والعدالة الاجتماعية لكافة أفرادها، نعلن نحن لنساء فلسطين وثيقة المبادئ الحقوقية النسوية من أجل اقرارها وتضمينها في دستور وتشريعات الدولة الفلسطينية المستقبلية.

مبادئ عامة:

نحن نساء فلسطين من كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الديانات، عاملات، وفلاحات، وربات بيوت، وطالبات، ومهنيات وسياسيات نعلن تصميمنا على مواصلة نضالنا من أجل إلغاء كافة أشكال التمييز وعدم المساواة ضد المرأة، والتي أوجدتها أشكال الاستعمار المختلفة على أرضنا انتهاء بالاحتلال الاسرائيلي، وكرستها من قبل العادات والعادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة، والتي تجسدت في الكثير من القوانين والتشريعات القائمة، ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي يؤمن للمرأة فرصاً متساوية في الحقوق والواجبات ضمن المبادئ التالية:

x أن تلتزم الدولة الفلسطينية المستقبلية والسلطة الوطنية بفض النظر عن مستوى صلاحياتها بوثيقة الاستقلال وبكافة المواثيق والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وبشكل خاص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩.

x ارساء مبدأ المساواة والتساوي بين المرأة والرجل في كافة مجالات الحياة والنص على ذلك في دستور وتشريعات السلطة الوطنية بشكل صريح وواضح، وضمان التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال اتخاذ تدابير تهرمية وإدارية لحظر كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإلغاء وضع عدم المساواة ضدها، وذلك من خلال اقرار الحماية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وعلى كافة المستويات.

« الالتزام بحق المرأة في تولي المناصب العامة انتخاباً وتعييناً في الأجهزة القضائية والتشريعية والتفjudية على قدم المساواة مع الرجل، وتضمن ذلك في قانون ملزم وفعال قابل للتطبيق.

ومن منطلق الرؤيا النسوية الفلسطينية لمجتمع العدالة والمساواة، فإن المبادئ العامة الواردة أعلاه هي مرتكزات أساسية نستند اليها للحفاظ على مجتمع فلسطيني متماسك: « نحن نساء فلسطين نشكل نصف المجتمع الفلسطيني، وجزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، كما أننا نرى أن قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل هي مهمة المجتمع بأكمله، نؤمن بضرورة العمل يداً بيد مع الرجل لبناء مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع.

« تعميق الأصالة والحضارة الفلسطينية: نحن نساء فلسطين نشترك كافة القوى الديمقراطية في رؤيتنا بأن مدى تطور وتنمية المجتمعات البشرية يقاس باحقوق حقوق المرأة واتاحة الفرص المتساوية لها في جميع المجالات. والتراث الفلسطيني مليء بالإيجابيات حول مكانة المرأة الفلسطينية ودورها في المجتمع. نرى أن إرساء مساواة المرأة واحترام حقوقها يتطلب منا جميعاً تعزيز الصورة الايجابية لها في التراث والحضارة العربية الفلسطينية.

« تعزيز النضال الوطني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية: لقد تميز نضال المرأة الفلسطينية طوال عقود نضال شعبنا الوطني بالمعطاء غير المحدود وفي كافة الميادين، فسقطت الشهداء واعتقلت الآلاف من النساء ولعبت المرأة الفلسطينية دوراً أساسياً في الحفاظ على وحدة العائلة الفلسطينية كركيزة اجتماعية داعمة للأفراد في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية، واضطرت المرأة الفلسطينية الى ارجاء مهمات تتعلق بمكانتها الاجتماعية وصبت جل اهتماماتها نحو قضايا النضال الوطني. وقد ان الأوان لادراج قضية الحقوق القانونية للمرأة الفلسطينية في كافة المجالات كمرتکز لبناء المجتمع الديمقراطي الفلسطيني.

« تحقيق المساواة: نرى نحن نساء فلسطين في اعطاء المرأة والرجل حقوقاً متساوية في كافة المجالات بالرجل وفي كافة المجالات مرتكزا أساسيا لتحرير المرأة والرجل، الأمر الذي يتطلب نصاً واضحاً يضمن مساواة المرأة بالرجل بشكل صريح في كافة التشريعات الفلسطينية واتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لضمان تطبيقها، الأمر الذي يتطلب جهوداً مشتركة لازالة الأنماط المجتمعية التي تمنع المرأة عن الانجاز في المجتمع وضمن احترام حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون. ومن هذا المنطلق نطالب بالمساواة في الحقوق التالية:

الحقوق السياسية: ضمان حق المرأة في التصويت والترشيح والاستفتاءات العامة وتقلد المناصب السياسية والقضائية العامة على اختلاف مستوياتها، كذلك تكافؤ الفرص مع الرجل في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المعنية في الحياة السياسية والحياة العامة في فلسطين، وتمثيل بلدها في المنظمات العالمية والإقليمية وفي السلك الدبلوماسي.

الحقوق المدنية: منح المرأة حقها في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وأن تضمن التشريعات بأن لا يترتب على الزواج من غير الفلسطيني أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج تغييراً تلقائياً لجنسية الزوجة، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج أو أن تصبح بلا جنسية، وأن تمنح المرأة الحق في منح الجنسية لزوجها وأطفالها. وأن يضمن لها الحرية الكاملة في التنقل والسفر واختيار مكان اقامتها، وضمان حقها في السكن، وأن ينظر الى الأمومة على أنها وظيفة اجتماعية. وأن يعتبر العمل المنزلي عملاً ذا قيمة اجتماعية واقتصادية. وأن يقف القانون بجانب المرأة لحمايتها من العنف الأسري ومن الممارسات التي تنتقص من أي حق مكفول لها

بما فيه حقها في التعبير عن رأيها، وحقها في المشاركة في أي نشاط أو تجمع أو اجتماع، وذلك من خلال ضمان حقها في التفاضل كمواطنة كاملة الحقوق.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ضمان الدستور والتشريعات الفلسطينية مساواة المرأة في العمل بما يضمن الأجر المتساوي مع الرجل لنفس العمل، وإتاحة فرصا متساوية في الترقى والتدريب والتعويضات والاستحقاقات والتأمينات الصحية ومراعاة حقوق الأمومة. والمساواة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات والحصول على العقود المصرفية والرهون العقارية في جميع مراحل الاجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات القضائية. كما تؤكد ضرورة المساواة في الضمان الاجتماعي وتلقي الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، وضمان مساواتها الكاملة فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية.

